ROWAQ MAYSALOON
رواق ميسلون

دراسات سياسية وثقافية
Political and Cultural Studies

مجلة فصليّة تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

السلطة والعنف

العدد السادس - حزيران/ يونيو 2022

في هذا العدد

حوار مع الدكتور سمير ساسي

محمد بن الطيب؛ السلطة الروحية للتصوف

زهراء الطشم؛ السلطة والعنف في الفكر الغربي

رواق ميسلون
ROWAQ MAYSALOON

العدد السادس
حزيران/ يونيو 2022

ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

مؤسسة ثقافية وبحثية مستقلة، غير ربحية، تُعنى بإنتاج ونشر الدراسات والبحوث والكتب التي تتناول القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وتولي اهتمامًا رئيسًا بالترجمة بين اللغات الأوروبية، الإنكليزية والفرنسية والألمانية، واللغة العربية. وتهدف إلى الإسهام في التنمية الثقافية والتفكير النقدي والاعتناء الجاد بالبحث العلمي والابتكار، وإلى تعميم قيم الحوار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وتسعى لتبادل الثقافة والمعرفة والخبرات، وإقامة شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات والمعاهد والمراكز الثقافية والعلمية، العربية والأوروبية. وتؤمن بأهمية تعليم وتدريب الشباب، والأخذ بيدهم، والارتقاء بهم ومعهم في سلّم الإبداع والإنتاج، وتعمل لتكون خططها التدريبية متوافقة مع المعايير العالمية، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء العرب والأوروبيين.

رواق ميسلون

مجلة «رواق ميسلون» للدراسات الفكرية والسياسية؛ مجلة بحثية علمية، فصلية، تصدر كل ثلاثة أشهر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، ولها رقم دولي معياري (ISSN: 2757-8909). وتُعنى بنشر الدراسات ومراجعات الكتب، ويتضمن كل عدد منها ملفًا رئيسًا ومجموعة من الأبواب الثابتة. وللمجلة هيئة تحرير متخصِّصة، وهيئة استشارية تشرف عليها، وتستند المجلة إلى أخلاقيات البحث العلمي، وقواعد النشر المعتمدة عالميًا، وإلى نواظم واضحة في العلاقة مع الباحثين، وإلى لائحة داخلية تنظّم عملية التقويم.

تطمح المجلة إلى طرق أبواب فكرية سياسية جديدة، عبر إطلاق عملية فكرية بحثية معمّقة أساسها إعمال النقد والمراجعة وإثارة الأسئلة، وتفكيك القضايا، وبناء قضايا أخرى جديدة، وتولي التفكير النقدي أهمية كبرى بوصفه أداة فاعلة لإعادة النظر في الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية المختلفة السائدة.

اللوحات في هذا العدد للدكتور والفنان التشكيلي
منذ بدر حلوم

المراسلات باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني:
rowaq@maysaloon.fr

باريس، فرنسا: 0033 7 66 60 08 90
إسطنبول، تركيا: 0090 531 245 0871
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.fr
البريد الإلكتروني: info@maysaloon.fr

التحرير

رئيس التحرير	Editor in Chief
حازم نهار	Hazem Nahar
مدير التحرير	Editorial Manager
نور حريري	Nour Hariri
سكرتير التحرير	Editorial Secretary
وسيم حسان	Wasim Hassan
المحرر الثقافي	Cultural Editor
راتب شعبو	Rateb Shabo
هيئة التحرير	Editorial Board
جَوى العامري	Jawa Alamiri
خلود الزغيّر	Kholoud El-Zughayyar
ريمون المعلولي	Rimon Almaloly
غسان مرتضى	Ghassan Mortada

الهيئة الاستشارية

أيوب أبو دية (الأردن)	Ayoub Abudeah Jordan
جاد الكريم الجباعي (سورية)	Gadalkareem Aljebaei Syria
حسن نافعة (مصر)	Hasan Nafaa Egypt
خالد الدخيل (السعودية)	Khaled Eldakhil Saudi Arabia
خطار أبو دياب (لبنان)	Khatar Abu Diab Syria
دلال البزري (لبنان)	Dalal Al Bizri Lebanon
سعيد ناشيد (المغرب)	Saeed Nashed Morocco
سمير التقي (سورية)	Samir Altaki Syria
عارف دليلة (سورية)	Aref Dalila Syria
عبد الحسين شعبان (العراق)	Abd Alhusain Shaban Iraq
عبد الوهاب بدرخان (لبنان)	Abd Alwahab Badrkhan Lebanon
كارستين فيلاند (ألمانيا)	Carsten Wieland German
كمال عبد اللطيف (المغرب)	Kamal Abdelateef Morocco

التدقيق اللغوي	Proofreading
شيري أيهم	Shery Ayham
التصميم والإخراج	Design and Layout
شيرين فوزي	Sherein Fawzy
المشرف التقني	Technical Supervisor
طارق رضوان	Tarek Redowan

رواق ميسلون
ROWAQ MAYSALOON

Political and Cultural Studies

دراسات سياسية وثقافية

مجلة فصليّة تصدر عن مؤسسة ميسلون للثقافة والترجمة والنشر

رواق ميسلون ROWAQ MAYSALOON

العدد السادس
حزيران/ يونيو 2022

المحتويات

هذا العدد

العدد السادس من (رواق ميسلون) – هيئة التحرير 7

الافتتاحية

راتب شعبو؛ سلطات العنف، أو الشرعية المستمدة من العنف 15

ملف العدد:

أولًا: دراسات (محكّمة)

محمد بن الطيب؛ السلطة الروحية للتصوّف في مواجهة العنف والتطرّف 25

شوكت غرز الدين؛ العنف السلطوي والأخلاق..... 44

الزهراء سهيل الطشم؛ السلطة والعنف في الفكر الغربي - نماذج مختارة من المرحلة المعاصرة: فوكو وبورديو..... 63

آندي فليمستروم؛ صناعة الارهاب- العوامل التفسيرية لإرهاب الدولة والجماعات والأفراد..... 81

ثانيًا: مقالات رأي

سائد شاهين؛ ما بين الصراع السياسي والعنف السياسي؛ سورية نموذجًا..... 111

إلياس البراج؛ «العنف الموازي» ضدّ الاحتجاجات الشعبية والثورات 122

كوثر الردّادي؛ العنف بين النَّبذِ المجتمعي والتّشريع السياسي: أيُّهما الواقع في تونس؟ 130

ثالثًا: ملف خاص؛ تجارب نسوية

بشرى البشوات؛ في العنف السياسي ضد المرأة/ هوامش..... 139

آلاء المحمد؛ العنف السياسي.. السياسيات ومحاولات الإقصاء..... 143

هدى أبو نبوت؛ أنا امرأة.. زوجة وأم.. وأحلم بأن أكون رئيسة الجمهورية السورية..... 146

حوار العدد

حوار مع سمير ساسي؛ إدارة الحوار: نور حريري 153

دراسات ثقافية

فادي أبو ديب؛ الدين ودور الرموز الغريزية في اللاوعي الجمعيّ..... 165

ماركوس القسّام؛ المثقفون السوريون والغرب..... 176

العدد السادس
حزيران/ يونيو 2022

رواق ميسلون
ROWAQ MAYSALOON

إبداعات ونقد أدبي

حسام عتّال؛ الرمز (قصة قصيرة)..... 199
شفيق صنوفي؛ حر طليق..... 220
شيرين عبد العزيز؛ وحيدة وأسماء كثيرة 224
سامر عباس؛ تاريخ الحجوم 226

ترجمات

فاتن أبو فارس؛ روبسبير أو "العنف الإلهي" للإرهاب بقلم الفيلسوف سلافوي جيجك 233

مراجعات وعروض كتب

ليلى عبد الحميد؛ مراجعة كتاب العنف السياسي، العوامل المادية والأيديولوجية والسيكولوجية للدكتور طارق رشاد محمود..... 263
حواس محمود؛ الانتقال الى الديموقراطية، ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ للدكتور علي الدين هلال..... 268
خولة سعيد؛ مراجعة كتاب "العنف السياسي" لنشوى محمد..... 272

وثائق

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان؛ المراجعة الدورية الشاملة للملف السوري لحقوق الإنسان أمام الأمم المتحدة..... 281

الافتتاحية

سلطات العنف
أو الشرعية المستمدة من العنف

راتب شعبو

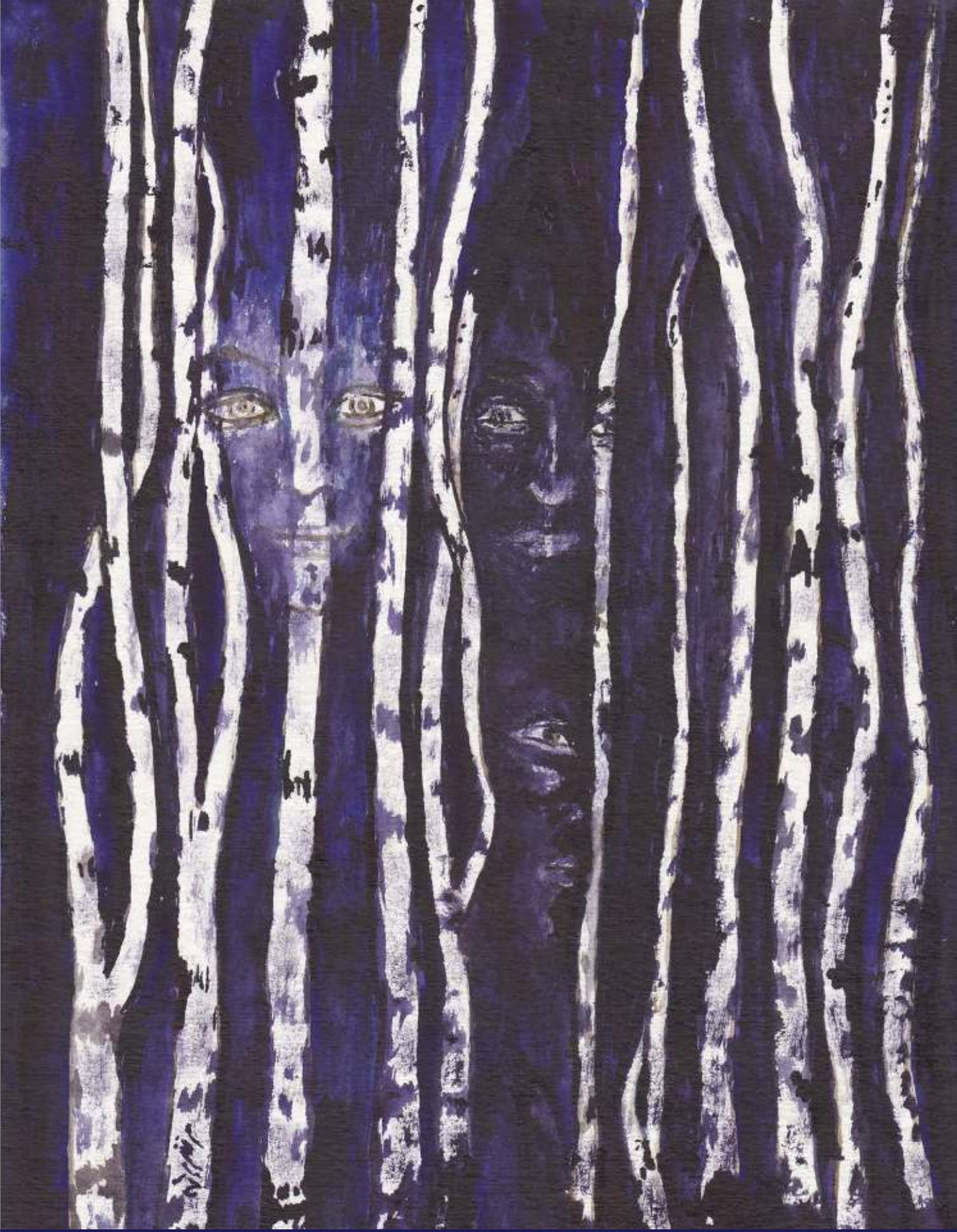

مائي (30/21 سم)

أرواح الليل - منذر بدر حلوم

الافتتاحية

سلطات العنف
أو الشرعية المستمدَّة من العنف

راتب شعبو

راتب شعبو

كاتب سوري يعيش في فرنسا منذ صيف 2014، أمضى في سجون النظام السوري 16 سنة (1983 - 1999)، خرج منها مجردًا من حقوقه المدنية، تابع دراسته بعد السجن وحصل على شهادة الماجستير في الطب، صدر له سيرة ذاتية عن مدة السجن بعنوان (ماذا وراء هذه الجدران)، وكتاب يتناول الجانب السياسي من الدعوة المحمدية (دنيا الدين الإسلامي الأول)، وكتاب (قصة حزب العمل الشيوعي في سورية)، له ترجمات عن الإنكليزية، ويكتب في الصحف العربية.

كان العنف العام، ولا يزال، المادة الأكثر حضورًا في مجتمعنا. نقصد هنا العنف الداخليّ، ونحاول فصله، قدر الإمكان، عن الحروب أو الغزوات أو التدخلات العسكرية أو الأمنية الخارجية؛ والحضور الطاغي للعنف مؤشرٌ رئيسٌ على استعصاء مشكلة السلطة السياسية في مجتمعنا، أو بالأحرى مؤشرٌ على أنه لا تزال السلطة السياسية مشكلةً معقدةً، بل لا تزال هي المشكلة الأولى، سواء في سوء إدارتها البلد بسبب تهميش البعد الوطني فيها، أو في سدّها أفق التغير، الأمر الذي يحرّض على توسل العنف المضاد للسلطة بهدف تغييرها، أي يستدعي اللجوء إلى العنف «غير الشرعي». ومعروفٌ أن هذا العنف يتحوّل، إذا نجح في حيازة السلطة، إلى «عنفٍ شرعي» أو «عنف دولةٍ» سيبقى على طول الخط مستنفرًا كي يتصدى لكل عنفٍ آخر يسعى لأن يصبح بدوره «شرعيًا».

الواقع أن كلام **ماكس فيبر** عن العنف الشرعي يتعثر حين نستخدمه في مجتمع لا تحوز فيه الإرادة العامة حضورًا فاعلًا، ومن ثمّ لا تحوز السلطة السياسيّة فيه شرعيةً، إلّا إذا افترضنا أن قدرة نخبة السلطة على الوصول إليها (وغالبًا بالعنف) مصدرٌ كافٍ للشرعية. الحال لدينا هو أن العنف يفرض شرعيته ويفتح الباب، نتيجة ذلك، أمام حالات عنفٍ مضادٍ له أيضًا يستمدّ شرعيته من تأييدٍ شعبي لا يقل أو ربما يتجاوز في اتساعه التأييد الشعبي لعنف الدولة. لا تقوم طاعة الحاكم عندنا على اعتراف المحكومين بشرعيته، بل على الخضوع لقوّته أو على تقدير، وربما «تقديس»، هذه القوة بوصفها

ضمـان أمـن المجتمـع، فـي صـدىً عميـقٍ لفكـرة **هوبـس** عـن اللوياثـان، الكنايـة عـن القـوة القـادرة علـى حمايـة المجتمـع مـن «حـرب الـكلّ ضـدّ الـكلّ».

كمـا لا يصـح، فـي حالنـا، كلام **حنّـة آرنـت** الـذي يذهـب إلـى أن العنـف لا يمكنـه أن يخلـق سـلطةٍ، ذلـك أنـه فـي غيـاب آليـةٍ مسـتقرةٍ لإنتـاج السـلطة، يبـدو فـي نظـر المجتمـع أن قـدرة نخبـةٍ معينـةٍ علـى السـيطرة بوسـاطة العنـف هـو جـواز عبـورٍ «مشـروعٍ» إلـى السـلطة، وأن نخبـةً كهـذه تكفـي المجتمـع شـرّ الحـرب الأهليـة وعنـفَ النخـب الأخـرى، وهكـذا فـإنّ السـلطة والطاعـة يمكـن أن تُبنَيـا علـى هـذا الاعتبـار.

***

تحـرّض حيـازة السـلطة بالعنـف بصـورةٍ طبيعيـةٍ ظهـور عنـفٍ مضـادٍ، تسـتهلك السـلطة جـلّ طاقتهـا فـي منـع ظهـوره، ثـم فـي مواجهتـه حيـن يتمكـن مـن الظهـور. أي تصـرف السـلطة السياسـية فـي مجتمعنـا جـلّ طاقتهـا، وهـي طاقـة المجتمـع بطبيعـة الحـال، فـي محاربـة مـا تحـرّض هـي نفسـها علـى بـروزه، سـواء بالطريقـة التـي جـرى مـن خلالهـا اسـتلام السـلطة، أو بطريقـة إدارة المجتمـع ومعالجـة الاختلافـات فيـه. علـى هـذا تبـدو السـلطة السياسـية أنهـا المحظيـة التـي يجـري التنافـس عليهـا بالعنـف، ويحوزهـا الأقـوى فـي العنـف، بصـرف النظـر عـن مسـتوى قوتـه فـي السياسـة، أي بصـرف النظـر عـن مـدى ملاءمـة توجهاتـه وصلتها بالعصـر، وعـن اتسـاع أو ضيـق الفئـات الاجتماعيـة التـي يمثلهـا فعـلًا أو يخدمهـا نهجـه السياسـي. وهكـذا، فـإن العنـف السياسـي (العنـف الـذي يسـتهدف الدولـة) يحيّـد أو يلغـي السياسـة بوصفهـا صـراع أفـكارٍ وخطـطٍ وبرامـج ومقترحـاتٍ. وإذا جـرى الاعتـراض علـى هـذا بالقـول إن الأفـكار التقدميـة -التـي صعـدت بهـا حكومـاتٌ انقلابيـةٌ فـي الكثيـر مـن البلـدان العربيـة فـي النصـف الثانـي مـن القـرن العشـرين- هـي التـي أعطـت للعنـف الانقلابـي «مشـروعيته»، بمعنـى أن مشـروعية الانقلابييـن التقدمييـن العـرب اسـتندت أيضًـا إلـى أفكارهـم، فـإن تجربـة الدولـة الإسـلامية فـي العـراق والشـام «داعـش»، وتجربـة «طالبـان» الأفغانيـة تقدمـان برهانًـا كافيًـا علـى قـدرة العنـف علـى فـرض سـلطة (قبـول وطاعـة أو مشـروعية) تتبنـى أفـكارًا لا صلـة لهـا بالعصـر.

إذا اعتبرنـا أن السـلطة تُسـتَمدُّ مـن شـعبٍ أو مـن جماعـةٍ، ومـن دون ذلـك لا توجـد سـلطةٌ، بنـاءً علـى مـا يقـول الخطيـب ورجـل الدولـة الرومانـي **شيشـرون** «فـي حيـن تكمـن القـوة فـي الشـعب، تكمـن السـلطة فـي مجلـس الشـيوخ»، أي أن وجـود السـلطة يسـتند إلـى قـوة الشـعب (الفكـرة التـي تسـتند إليهـا **حنّـة آرنـت** كـي تفصـل بيـن العنـف والسـلطة، علـى اعتبـار أن عنـف السـلطة قـد يغلـق عليهـا منابـع القـوة الكامنـة فـي الشـعب) فـإن للعنـف فـي مجتمعنـا، كمـا هـو واضـحٌ، دورًا أساسًـا ليـس فـي الوصـول إلـى السـلطة فحسـب بـل فـي اسـتجلاب السـلطة أو تمثيـل «الإرادة العامـة» أيضًـا، فالعنـف وليـس الطـرح السياسـي ولا المواقـف

والوعود ولا الحق، هو الأساس في «إقناع» الناس وحيازة رضاهم. إن تاريخًا كاملًا من «تداول السلطة» بالعنف، حيث لا وجود لأي آليةٍ سياسيةٍ لانتقال السلطة غير الوراثة أو العنف، خلق في المجتمع نوعًا من عبادة القوي، فالقوي الذي يتمكن من سحق خصومه، يستحق التأييد لأنه «الأعنف»، ومن ثمّ يحوز السلطة، أي «القوة التي تكمن في الشعب». ولّد هذا التاريخ الطويل، في الواقع، حاضنةً جاهزةً للمنتصرين الداخليين (المتصارعين على السلطة)، وأيضًا للخارجيين (الغزاة).

***

هذا الحال الذي وصفناه يجعل المجتمع مصلوبًا على خشبتي عنفٍ، **الأولى** هي عنف السلطة التي تكون مستنفرةً على طول الخط، للتصدي إلى كل عنفٍ يستهدفها، أكان عنفًا خارجيًا بالنسبة إلى السلطة (نقصد عنف طرفٍ أو أطراف من خارج السلطة) أو داخليًا (أي العنف من داخل السلطة على شكل انقلابٍ أو تمردٍ)، في حين أن السلطة (سلطة العنف) نفسها هي من يحرض على العنف كما ذكرنا. **والثانية** هي العنف المضاد الذي يستهدف السلطة والذي يتغذى بصورةٍ دائمةٍ من حقيقة أن العنف هو السبيل الوحيد الممكن لإحداث أيِّ تغييرٍ سياسي. هذه دائرةٌ متكاملةٌ من العنف الذي يغذّي بعضه بعضًا، ولا يترك مجالًا صالحًا لاشتغال الأفكار أو لصراع المصالح على نحوٍ سلمي، حتى صار يصحّ بالفعل عكس مقولة **كلاوزفيتس**: إن الحرب استمرارٌ للسياسة بطرائق أخرى، لتصبح السياسة أو (السلم) استمرارًا للحرب (للعنف) بطريقةٍ أخرى.

في غياب آليةٍ منظمةٍ لحيازة السلطة والتخلي عنها -أو بوضوحٍ أكبر، في ظل السلطات المؤبّدة- يكون شكل الحكم الملكي المطلق الوراثي هو الشكل الأمثل للحكم، وهذا في الواقع ما استقرّ عليه الحال عبر تاريخنا. يحصر هذا الشكل السلطة الأولى في الدولة ضمن خطٍ عائليٍ، فيسحب بالتالي هذا الموقع من الصراع العام، ما يخفّف إلى حدٍّ ما من حدة الصراع على السلطة، كما أنه يحافظ على مرجعيةٍ لها اعتبارٌ دستوريٌ وشعبيٌ (الملك) يمكنها أن تضبط الصراع، إذا اشتطّ، ضمن حدودٍ معينةٍ. معروفٌ أن النهج الراشدي في مستهل الحكم الإسلامي سرعان ما استهلك الطاقة «الجمهورية» للدعوة الإسلامية، وأخلى مكانه بعد فترة اضطراباتٍ دمويةٍ إلى نهجٍ وراثيٍ ملكيٍ مستقرٍ. وفي العصر الحديث، في البلدان التي توصلت بتأثيرٍ الاحتكاك مع الغرب الاستعماري إلى نظام حكم جمهوري، مال هذا الحكم، حين استقرّ له الحال، إلى ما يمكن تسميته التوريث الجمهوري، استجابةً لمبدأ التأبيد لدى السلطات السياسية عندنا. غير أن هذا النظام الهجين يحمل في داخله تناقضًا يوازي تناقض التسمية المذكورة (وراثة جمهورية) ما يضطر النظام السياسي إلى ابتداع حيلٍ «جمهورية» كي ينقل

السلطة إلى الوارث، الأمر الذي يفشل، بطبيعة الحال، في سحب المنصب الأول (رئاسة الجمهورية) من الصراع العام، لا بل يزيد في احتدام الصراع على خلفية التلاعب الدستوري الصريح.

في كلِّ الحالات لا يوجد في النظام السياسي المعني (أكان جمهوريًا أو ملكيًا) أيُّ مدخلٍ مشروعٍ لتغييرٍ سياسيٍ أو حتى لتعديلٍ سياسيٍ، الأمر الذي يجعل العنف غيرَ المشروعِ هو المدخلَ الوحيد للتأثيرِ، ولكنَ المهم أن هذه الحال تجعل من هذا العنف غير المشروع مشروعًا.

***

يُنظر إلى القرن العشرين على أنه قرن العنف، فقد كان مليئًا بالحروب والثورات والنزاعات العنيفة التي وقعت في 114 دولةٍ من أصل 121 دولةٍ. معلومٌ أن العنف وسيلةٌ محمودةٌ لدى الكثير من المفكرين، منذ **هوبس** الذي رأى أن المواثيق، في غياب السيف، ليست سوى كلماتٍ، إلى **ماركس** الذي يرى العنف مولدة التاريخ، **وأنغلز** الذي يرى أن العنف يسرّع عملية التنمية الاقتصادية، إلى **فرانس فانون** الذي يرى أن العنف هو ما يفيد. من جهتنا لا نرى العنف شيئًا مرذولًا بحدِّ ذاته، لكن علاقته بالسلطة في مجتمعاتنا هي ما تحتاج إلى تأملٍ لتلمّس طريق الخروج من دوامة العنف العقيم الذي يستهلك حياة شعوبنا.

السؤال المهم هو كيف يمكن لسلطةٍ تأسَّست على العنف أن تؤسِّس لسلطةٍ تقوم على الإرادة العامة؟ أو بالأحرى هل يمكن لسلطةٍ تأسَّست على العنف (أي استلمت مقاليد السلطة بالعنف) أن تتحول إلى سلطةٍ خاضعةٍ للإرادة العامة؟ هل لمن حاز السلطة بالعنف أن يتنازل عنها لمصلحة آليةٍ سلميةٍ لإنتاج السلطة يمكن أن تفضي إلى إقصائه هو نفسه عن السلطة؟ بكلامٍ آخر، كيف يمكن كسر حلقة العنف المتوالدة، وهل يمكن كسرها بالعنف؟

يمكن أن ينجح العنف في كسر سلطة عنفٍ قائمةٍ، ولكنه لا يؤسِّس لسلطةٍ تقوم على الإرادة العامة، بل يؤسِّس لسلطة عنفٍ أخرى. في إشارةٍ لامعةٍ في كتابها «في العنف» تقول **آرنت**: «الحقيقة أن العنف، وعلى عكس ما يحاول أنبياؤه أن يقولوا لنا، يمكن اعتباره سلاح إصلاحٍ أكثر مما هو سلاح ثورةٍ». العنف الإصلاحي، إن صح القول، يمكن أن يفرض على سلطة العنف أن تأخذ في حسبانها إرادة هذه الفئات «العنيفة» من خارج السلطة، وقد يشكل هذا خطوةً باتجاه نفوذ الإرادة العامة إلى سلطة الدولة. على أن العنف أكان إصلاحيًا أو ثوريًا يحمل، في المجمل، خطر تعزيز عنف السلطة ضدّ المجتمع، ما يعني المزيد من مصادرة الإرادة العامة.

عندما تستند السلطة إلى الإرادة العامة للشعب في حيازة الشرعية، فإنه يتم التوجه إلى عقول وقلوب الناس بهدف كسبها، ويتم السعي للتأثير، أو حتى

التحكم في هذه الإرادة العامة عبر وسائل إعلاميةٍ وثقافيةٍ أو غيرها. التحكم في وسائل الإعلام وفنون إدارة الرأي العام يصبح مهنةً لها مكانة وأهمية أكبر من العنف المباشر الذي إن لم يكن الاستغناء عنه ممكنًا، فإن حضوره الزائد قد يهدِّد بالفعل استمرار السلطة التي تستخدمه، لأنه يسحب منها الشرعية التي تستند إليها. أما حين تكون السلطة مستندةً في حيازتها «الشرعية» والطاعة إلى العنف فمن الطبيعي أن تعمل السلطة على تعزيز العنف السلطوي داخل وخارج السلطة للتصدي لأي اعتراضٍ على السلطة من دون أن يؤثِّر ذلك في «شرعيتها» القائمة أساسًا على التفوق في العنف. لذلك نرى السلطات عندنا مشغولةً أساساً في مراكمة وسائل العنف في الدولة (أدوات وأجهزة «أمن»)، كما أنها تستثمر أيضًا في العنف من خارج الدولة، مثل عنف الشبيحة في سورية وفرق الموت في أميركا اللاتينية... إلخ.

السلطة التي تتأسَّس على إرادةٍ عامةٍ في مجتمعٍ وجد طريقه إلى تحقيق هذه الإرادة فيه بسبلٍ عمليةٍ منتظمةٍ، تميل إلى التعامل مع المعترضين أو المحتجين على سياساتها بطرائق عديدة مثل الحوار أو التراجع عن قراراتٍ أو تعديلها أو تبني مطالب مطروحة في الشارع... إلخ، آخر هذه السبل، وليس أكثرها أهميةً، هو العنف. ويبقى من الممكن لهذه السلطات أن تفشل في احتواء الاحتجاجات وأن تضطر إلى «الرحيل»، لكي يتم إنتاج سلطةٍ أخرى بآلياتٍ مُتفَقٍ عليها، تقوم من ثمّ بتولّي الإدارة.

أما السلطات السياسية في مجتمعنا، وهي قائمةٌ أساسًا على العنف، لا تمتلك في مواجهة الاعتراض والاحتجاج، كيفما كان، سوى العنف. كل استجابةٍ غير عنفيةٍ تعتمدها سلطات العنف في مواجهة الاحتجاجات والمطالب، لا تعدو كونها تهيئةً أو مقدمةً أو تسويغًا للعنف الساحق الذي يشكل الاستجابة الأكيدة، بصرف النظر عن سلمية أو لا سلمية الاحتجاجات. هذا لأن السلطة القائمة على العنف لا تفتح بابًا «شرعيًا» لأي سلطةٍ تاليةٍ، وليس في قاموسها شيءٌ كهذا، فهي تنظر إلى نفسها ليس بوصفها السلطة الشرعية التي تحوز تأييد «كل» الشعب فحسب، بل بوصفها أيضًا السلطة «الطبيعية» التي تبدو أيُّ حركة احتجاجٍ ضدّها شاذةً وملعونةً كما لو أنها مضادةٌ للطبيعة. ليس بلا معنىً أن يرتفع شأن «القائد» في نظر جمهور سلطاتٍ كهذه، إلى مصافٍ إلهيةٍ، الأمر الذي يجعل معارضته ضربًا من الكفر، وهذا ينسجم مع الخط نفسه من أبدية السلطة و«طبيعيتها».

على أنه يمكن منطقيًا لسلطات العنف هذه -أمام احتجاجاتٍ واسعةٍ- أن تستوعب احتجاجاتٍ «إصلاحيةً» لا تستهدف تغيير السلطة. يكون هذا الاستيعاب في حقيقته نوعًا من صيانة السلطة والحفاظ على النفس. الخط الأحمر لدى سلطات العنف هو «الرحيل»، وسوف تلجأ في هذه الحال إلى ضروبٍ شتى من العنف والإجرام، ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا. لاحظنا كيف تراجعت هذه السلطات «إصلاحيًا» أمام موجة احتجاجات الثورات العربية بأن قامت بزيادةٍ

في الرواتب وفي امتصاص البطالة، وفي بعض المطالب الخاصة المتراكمة مثل منح الجنسية للكرد المجردين من الجنسية في سورية.

إذا صح ما سبق، يصبح من الصحيح الاستنتاج بأن الأكثر جدوىً هو أن تتم مواجهة سلطات العنف بوسائل غير عنفيةٍ. ولا تستند هذه النتيجة إلى حقيقة الدمار الرهيب الذي يستجرّه العنف كما شهدنا في معظم الثورات العربية، وفي سورية واليمن وليبيا بوجهٍ خاصٍ، بل إلى حقيقةٍ أخرى هي أن العنف، حين يصبح وسيلةً لغايةٍ ما، فإن هذه الوسيلة سوف تتفوق على الغاية منها، وليس من الخطأ القول إن الوسائل المستخدَمة للوصول إلى غاياتٍ سياسيةٍ ترتدي في أغلب الأحيان أهميةً بالنسبة إلى بناء عالم المستقبل، تفوق الأهمية التي ترتديها الغايات المنشودة. ما يشير إلى أن غاية تغيير النظام تتحوّل، إذا نجح العنف في مسعاه، إلى مجرد تغيير النخبة، أي إلى إعادة صنع النظام بنخبٍ جديدةٍ.

***

المسار الذي يجب على مجتمعنا السير فيه هو مسار قطع العلاقة بين الشرعية والعنف، فلا تبقى القوة وامتلاك وسائل العنف مصدرًا للسلطة وللشرعية. هذا يعني إعادة الاعتبار للجدوى السياسية للأفكار والبرامج والتوجهات ولمدى تمثيلها الشعبي. بذلك ينفتح الباب أمام أصحاب المواهب السياسية وأصحاب الأفكار والمبادرات، كي يساهموا في تطوير وحدة وازدهار مجتمعهم، هذا الباب الذي يغلقه في وجههم على الدوام، أصحاب القوة والسطوة والعنف، والذين إذ يغلقون باب السياسة والفكر السياسي، يفتحون باب العصبيات من كل الأصناف، ويفتحون باب تفتت المجتمع وضياع طاقاته وبؤس أهله.

***

المشاركون في هذا العدد

1. الزهراء سهيل الطشم
2. إلياس البراج
3. آلاء المحمد
4. آندي فليمستروم
5. بشرى البشوات
6. حسام عتّال
7. حواس محمود
8. خولة سعيد
9. راتب شعبو
10. سامر عباس
11. سائد شاهين
12. شفيق صنوفي
13. شوكت غرز الدين
14. شيرين عبد العزيز
15. فاتن أبو فارس
16. فادي أبو ديب
17. كوثر الردّادي
18. ليلى عبد الحميد
19. ماركوس القسّام
20. محمد بن الطيب
21. منذر بدر حلّوم
22. نور حريري
23. هدى أبو نبوت

السعر 15 دولارًا

2757-8909

ميسلون
للثقافة والترجمة والنشر
Maysaloon for Culture, Translation and Publishing